مكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية

إحصاءات تأثير جماعي

(UFW - MENA FCCG) خريف 2023

تهدف هذه الورقة التوجيهية إلى تحفيز أصحاب المصلحة على الانضمام إلى جهود مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، بما في ذلك من خلال توضيح حجم الضرر الذي تلحقه هذه التجارة بالأنواع المهددة بالانقراض والتنوع البيولوجي العالمي. كما توفر أيضًا إرشادات عملية للمؤسسات المالية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها لوضع ضوابط الامتثال اللازمة للجرائم المالية وتلعب بدورها دورًا حاسمًا في مكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية والمنتجات ذات الصلة. وتركز هذه الإرشادات على الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة للقضاء على آفة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية والتي نتوقع مثيلا لها قريباً في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مقدمة

تمثل جرائم الحياة البرية أزمة على نطاق عالمي، مما يعرض البشر والطبيعة للخطر. إن جرائم الحياة البرية، باعتبارها تهديدًا لا يعرف حدودًا، تتطلب استجابة منسقة واستراتيجية تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة وتعمل عبر المواقع والبلدان المختلفة. تعتبر التجارة غير المشروعة بالحياة البرية جريمة منظمة على نطاق عالمي، مما يؤدي إلى تدمير الحياة البرية ودفع بعض الأنواع الأكثر شهرة في العالم مثل الفيلة ووحيد القرن نحو الانقراض.

تقدر قيمة هذه التجارة الإجرامية بما يصل إلى 20 مليار دولار سنويًا، حيث يتاجر الصيادون والمتاجرون بشكل غير قانوني بالحياة البرية وأجزاء أجسام الحيوانات البرية، مثل قرن وحيد القرن أو العاج أو حراشف البنجولين أو أجزاء النمر، من بين أشياء أخرى كثيرة. وتشكل هذه التجارة غير المشروعة تهديدًا كبيرًا للتنوع البيولوجي العالمي وصحة الإنسان، وترتبط بغسل الأموال والفساد والعنف الشديد، فضلاً عن الاتجار بالمخدرات والأسلحة.[1]

تعريف

يعرّف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الاتجار بالحياة البرية بأنه «التجارة غير المشروعة، أو التهريب، أو الصيد غير المشروع، أو الاستيلاء على، أو جمع الأنواع المهددة بالانقراض، أو الحياة البرية المحمية (بما في ذلك الحيوانات أو النباتات التي تخضع لحصص الحصاد وتنظمها التصاريح)، أو مشتقاتها، أو منتجاتها». ومع ذلك، لا يوجد تعريف موحد عالميًا لهذا المصطلح، وتستخدم الدول والمنظمات المختلفة مصطلحات مختلفة.[2]

1. UFW - https://unitedforwildlife.org/about-us/

2. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
https://www.unodc.org/e4j/en/wildlife-crime/module-3/key-issues/criminalization-of-wildlife-trafficking.html

أهمية مكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية

تعتبر التجارة غير المشروعة في الحياة البرية مربحة للغاية وهي رابع أكبر تجارة غير مشروعة على مستوى العالم بعد الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر. وترتبط باستمرار بأشكال أخرى من الجرائم الخطيرة والمنظمة مثل غسل الأموال والاحتيال والفساد. لقد استنزفت هذه التجارة بشدة بعض الكائنات ودفعت البعض الآخر إلى حافة الانقراض. وفي حين أن التهديدات التي تتعرض لها الحيوانات الرائدة مثل الفيلة والنمور ووحيد القرن معروفة جيدا، فإن الأنواع الأخرى – بما في ذلك كل شيء من الصبار إلى الأخشاب التجارية – لا تحظى بنفس الاهتمام. ومع ذلك، فإن الاتجار غير المشروع بالعينات الحية والميتة - سواء للحيوانات الأليفة، أو الأدوية، أو الجوائز، أو الطعام، أو مجموعة من الأغراض الأخرى - يهدد مجموعة كبيرة من الحياة البرية والسيطرة عليها أولوية عالمية .[3]

المتطلبات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

يحظر قانون دولة الإمارات العربية المتحدة التعامل وملكية جميع أنواع الحيوانات البرية والمستأنسة الخطرة. يحق فقط لحدائق الحيوان ومتنزهات الحياة البرية والسيرك ومراكز التربية والأبحاث الاحتفاظ بالحيوانات البرية أو الغريبة. ويعاقب على حيازة الحيوانات الخطرة لأغراض تجارية بالسجن أو بغرامة تتراوح بين 50 ألف درهم و500 ألف درهم أو كليهما. كما يتضمن تفاصيل إجراءات تسجيل جميع أنواع الحيوانات المستوردة، بما في ذلك شهادات السايتس CITES (اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) والشهادات البيطرية الرسمية الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.[4]

- بموجب المادة 3 - أحكام عامة من القانون الاتحادي رقم 11 الصادر بتاريخ 26/10/2002، يحظر استيراد أو عبور أو تفريغ أو إعادة تحميل أو تصدير أو إعادة تصدير أو إدخال عن طريق البحر لأي عينة من الأنواع المشار إليها في الملاحق الثلاث للاتفاقية الدولية بشأن الاتجار بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (سايتس)[5] التي تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو فيها، بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية، ويتحمل عبء إثبات الحيازة القانونية لهذه الملاحق وتقع أي عينة من الأنواع المدرجة في الملاحق على عاتق حائزها.[6]
- بموجب القانون الاتحادي رقم 22 لسنة 2016، يُسمح فقط لحدائق الحيوان ومتنزهات الحياة البرية والسيرك ومراكز التربية والأبحاث الاحتفاظ بالحيوانات البرية أو الغريبة. تتراوح غرامات عدم الامتثال للقانون من 10,000 إلى 700,000 درهم إماراتي وقد تكون مصحوبة بالسجن ومصادرة الحيوان.
- القانون الاتحادي رقم 16 لسنة 2007 المعدل بالقانون الاتحادي رقم 18 لسنة 2016 في شأن الرفق بالحيوان يهدف إلى الحفاظ على حقوق وكرامة الحيوان في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تشجع دولة الإمارات الجمهور على الانضمام إلى الأنشطة التطوعية المتعلقة بحماية الحيوان. وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع جمعية الإمارات للرفق بالحيوان وحديقة حيوان الإمارات تسعى الى تعزيز حماية الحيوان بهدف رفع مستوى الوعي العام حول الرفق بالحيوان. جمعية الإمارات لرعاية الحيوان هي مؤسسة تطوعية تركز على تأسيس حقوق الحيوان والدفاع عنها في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يمكن الإبلاغ عن حالات إساءة معاملة الحيوانات إلى الشرطة أو إلى البلدية في الإمارة المعنية.[7]

3. الصندوق العالمي للحياة البرية, https://www.wwf.org.uk/what-we-do/projects/tackling-international-wildlife-crime
4. https://uaecabinet.ae/en/details/news/private-wild-animal-ownership-banned-in-the-uae
5. CITES - https://cites.org/eng/app/appendices.phf
6. https://www.moccae.gov.ae/en/legislations
7. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة -https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/banning-private-ownership-of-dangerous-animals

أدوات التجارة غير المشروعة في الحياة البرية -مبادرة الشراكة بين حكومة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية

عملت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة المملكة المتحدة، بالتعاون مع منظمة TRAFFIC والصندوق العالمي للطبيعة وThemis، لإطلاق مجموعة أدوات لدعم المؤسسات المالية في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة في التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. توفر مجموعة الأدوات إرشادات أساسية للمؤسسات في مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، بدءًا من المؤسسات الكبيرة التي لديها إدارات امتثال كبيرة إلى المؤسسات الأصغر ذات الخبرة الأقل أو الموارد الأقل في مكافحة هذه التجارة. وتتضمن مؤشرات تحذيرية للكشف عن التجارة غير القانونية في الحياة البرية في التدفقات المالية والنقل، وأداة تقييم المخاطر لتمكين المنظمات من تقييم المخاطر التي تتعرض لها .[8]

التجارة غير المشروعة في الحياة البرية في مختلف قطاعات الاقتصاد

1. النقـــل

وفقًا لـ TRAFFIC، شبكة مراقبة تجارة الحياة البرية، فإن النقل هو العمود الفقري للتجارة العالمية، ويعتمد المتاجرون بالحيوانات البرية ومنتجات الحياة البرية بشكل كبير على الخدمات اللوجستية والنقل البري والجوي والبحري لتهريب البضائع غير المشروعة. وبالتالي، يمكن للشركات في قطاع النقل والخدمات اللوجستية أن تلعب دورًا حاسمًا في تحديد وتعزيز نقاط الخطر الرئيسية في سلسلة التوريد. أصبحت شركات النقل والخدمات اللوجستية، مثل شركات طيران الركاب والبضائع، وشركات الشحن، وشركات البريد السريع، وشركات شحن البضائع، معرضة بشكل متزايد للاستغلال من قبل المتاجرين غير القانونيين بالحياة البرية.[9] تجمع فرقة العمل المعنية بالنقل متحدون من أجل الحياة البرية بين خبراء صناعة النقل والشحن العالميين بما في ذلك المطارات وشركات الشحن وشركات الطيران مع وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الوكالات لتحديد وتسهيل الإجراءات التي يقودها القطاع الخاص.[10]

2. السياحة

على المستوى الإقليمي، وخاصة في المواقع ذات التنوع البيولوجي، تساهم سياحة مشاهدة الحياة البرية بشكل كبير في إجمالي إيرادات السياحة. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، تعادل سياحة الحياة البرية 80% من إجمالي إيرادات السياحة، في حين تولد الموائل مثل السياحة القائمة على الشعاب المرجانية 36 مليار دولار أمريكي سنويا. وبالتالي فإن معالجة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية ستساعد في الحفاظ على النظم البيئية الصحية ومستويات التنوع البيولوجي، وبالتالي حماية السياحة الداخلية والازدهار المحلي. كما أنه يساعد على مكافحة تغير المناخ، حيث أن النظم البيئية السليمة أفضل في عزل الكربون. نظرًا للفوائد الواضحة لمكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية ، فإن قطاع السفر والسياحة لديه فرصة ومسؤولية لزيادة أنشطته "على أرض الواقع" والتأكد من أنه لا يسهل التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. ويشمل ذلك تجنب التجارة في الحيوانات البرية الحية وأجزاء الحياة البرية ومنتجاتها، فضلاً عن تجنب الترويج للأنشطة والرحلات التي تشمل الحيوانات الحية، والتي قد تمول أو تدعم بطرق أخرى الحركة غير القانونية للحياة البرية عبر الحدود.

التجارة في الحيوانات الحية لأغراض السياحة الترفيهية العامة، وإن كانت أقل وضوحا، تساهم أيضا في التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. على سبيل المثال، يتم أسر الحيوانات الصغيرة مثل الرئيسيات وتهريبها إلى الخارج لتكون متاحة للأنشطة الانتهازية مثل الصور التذكارية. يتم أيضًا اصطياد الحيوانات من البرية للحفاظ على الإمدادات للأنشطة السياحية المتنامية والمربحة مثل التفاعل مع الأفيال أو مرافق الدلافين الأسيرة أو صيد الأسود "المعلبة". حتى أن بعض مناطق الجذب السياحي تقوم بتربية الحيوانات الحية وتوريدها للذبح والبيع.

8. (mofaic.gov.ae), https://www.mofaic.gov.ae/en/mediahub/news/2022/3/7/07-03-2022-uae-uk, IWT Red Flags –https://themisservices.co.uk/iwt
9. https://www.traffic.org/news/transportation-and-logistics-sector-lends-support-to-global-efforts-tackling-wildlife-crime/
10. https://unitedforwildlife.org/taskforces/transport-taskforce/

3. تجارة الحيوانات الأليفة

يتم أخذ الحيوانات والنباتات الحية والمهددة بالانقراض في كثير من الأحيان من البرية وبيعها إلى مناطق الجذب أو الفنادق أو للسياح. يشتري السائحون الحيوانات والنباتات والبذور ليأخذوها معهم إلى منازلهم، أو قد يتم إلهامهم لشرائها عبر الإنترنت أو غير ذلك. تشمل الأمثلة الزواحف المهددة بالانقراض، مثل السلاحف أو السلاحف المعروضة للبيع في أفريقيا أو آسيا، والطيور البرية المحبوسة في الأقفاص المشهورة في أوروبا، وقرود المكاك البربري المهددة بالانقراض في المغرب، وحتى الفهود التي تم أسرها كقطط صغيرة وتهريبها للبيع في الشرق الأوسط. يتم الاستشهاد بانتظام بصيد الحيوانات البرية لتجارة الحيوانات الأليفة كسبب رئيسي يساهم في انخفاض الأنواع والتلاعب البيئي وفقدان التنوع البيولوجي في البرية. عندما تكون الحياة البرية المستوردة غير منظمة، قد تحمل أمراضًا حيوانية المصدر مرتبطة بالأوبئة العالمية مثل السارس وكوفيد19- والإيبولا.

4. المأكولات والمشروبات

يعد الطلب على أجزاء الحياة البرية ومنتجاتها في الغذاء أحد أهم المساهمين في انقراض الأنواع في البرية. من ثعبان البحر وسمك الحفش إلى البنغولين والسلاحف، مئات الأنواع مهددة بسبب الجوع البشري أو الجشع.

5. الموضة

يجب أن تعترف صناعة الأزياء بالحيوانات البرية ليس فقط ككائنات تفكر وتشعر، بل كأجزاء مهمة من أنظمتها البيئية. يعد استغلال الحياة البرية مساهمًا كبيرًا ومباشرًا في تدمير التنوع البيولوجي العالمي، حيث تلعب صناعة الأزياء دورًا رئيسيًا في هذا الضرر. صناعة الأزياء مسؤولة عن استغلال وذبح ملايين الحيوانات البرية كل عام. يتم احتجاز الحيوانات البرية أو إطلاق النار عليها أو حبسها في أقفاص قاحلة حتى يتم ذبحها. كل هذه المعاناة فقط لتحويلها إلى معطف أو حقيبة أو حذاء. تعد الهدايا التذكارية أو الزخارف أو الملابس أو المجوهرات التي تصنعها الحياة البرية طريقة أخرى لاستهلاك الأنواع المهددة بالانقراض. على سبيل المثال، شراء الملابس المصنوعة من الفراء أو الجلد، وعيدان تناول الطعام المصنوعة من عاج الفيل الأفريقي، وأصداف السلحفاة في المجوهرات من قبل أشخاص غير مدركين أنها تسبب استنزاف الأنواع المهددة بالانقراض، بينما تؤدي المنحوتات الخشبية الصلبة في أفريقيا إلى إدامة تدمير الغابات وفقدان الموارد الطبيعية. إن صناعة الأزياء الأكثر لطفاً، وأكثر إنسانية، ومسؤولة بيئياً، وآمنة ليست ممكنة فحسب، بل إنها إبداعية، ولا مفر منها في مواجهة المواقف المجتمعية المتغيرة. [11]

6. الطب التقليدي

كما يعمل الطب التقليدي على تغذية التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. ووفقاً لـ TRAFFIC، فإن ما يقرب من خمسي المضبوطات من منتجات الحياة البرية التي تم الاتجار بها بشكل غير قانوني والمصنوعة في الاتحاد الأوروبي كانت ذات طبيعة طبية. وكانت المنتجات الطبية الأكثر مصادرة هي مشتقات جذر القسط، والجينسينج باناكس، وفرس البحر، والكوبرا الملكية. لقد كان استخدام الطب التقليدي قريبًا جدًا من مجتمعات السكان الأصليين في جميع أنحاء العالم لعدة قرون. حتى أن البعض استخدمه كترياق ضد الأنشطة التدميرية على أرض أجدادهم. وفي حالة مجتمع كاخاماركا، وهي بلدة تقع في جبال الأنديز، عارض السكان بشدة أنشطة التعدين التي كانت تضر بتراثهم الطبيعي. لقد نجحوا في تطوير استراتيجية لبيع المنتجات الزراعية البيئية والطبية في المنطقة لمنع أنشطة التعدين في أراضيهم. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها أن تسير حماية التنوع البيولوجي واستخدام الأدوية التقليدية بطريقة مستدامة جنبًا إلى جنب. ومع ذلك، فإن بعض الأنواع الأخرى من الطب التقليدي مدمرة للحياة البرية والنظم البيئية وتؤدي إلى وصول العديد من الأنواع إلى نقطة الانقراض. [12]

11. https://www.humanrights-in-tourism.net/sites/default/files/media/file/2021/rc177preventing-illegal-wildlife-trade-1831.pdf
12. https://meta.eeb.org/2021/06/03/the-deadly-impact-of-traditional-medicine-on-endangered-wildlife/

آثار الاتجار بالحياة البرية

على الرغم من أن التهديدات التي تتعرض لها الحياة البرية والنباتات تأتي من مصادر متعددة، مثل التلوث وإزالة الغابات وتدمير الموائل الطبيعية وتغير المناخ، فإن الاتجار بالحياة البرية يساهم بشكل كبير في المشكلة من خلال الصيد غير المشروع أو الحصاد أو استنفاد كميات كبيرة من الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للخطر بالفعل. إن الاتجار بالحياة البرية وأجزاء الحيوانات والنباتات له آثار بعيدة المدى، ليس فقط على الأنواع المعنية، ولكن أيضًا على سبل عيش الإنسان، والتنوع البيولوجي، والحوكمة.

الأنواع المهددة بالانقراض

يمكن أن يؤدي الاتجار بالحياة البرية إلى تقليل أعداد الأنواع والتسبب في انقراضها محليًا أو حتى عالميًا. عندما يتعلق الأمر بالأنواع المهددة بالانقراض، فإن أي صيد غير مشروع أو حصاد لتلك الأنواع لتزويد التجارة غير المشروعة يهدد بانقراض هذه الأنواع. ومما يزيد المشكلة تفاقمًا هو حقيقة أن الطلب على العينات الأكبر حجمًا والأكثر زخرفة يعني أن الصيادين وجامعي الأسماك غالبًا ما يستهدفون الأفراد الأكثر لياقة من مجموعة التكاثر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الأجيال اللاحقة. علاوة على ذلك، فإن العديد من الأنواع المهددة بالانقراض هشة وتتطلب معالجة دقيقة. ومع ذلك، فإن الطرق التي يتم بها صيد العديد من الحيوانات والنباتات ونقلها والاحتفاظ بها تؤدي في كثير من الأحيان إلى الإصابة أو الوفاة أو الاستنزاف، مما يؤدي إلى مزيد من الخسائر خاصة عند الاتجار بالحيوانات أو النباتات الحية.

التكاليف البيئية

يرتبط الاتجار بالحياة البرية ببعض أهم الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي اذ يمكن أن يهدد وظائف النظام البيئي. يمكن أن يسبب الاستغلال المفرط للحياة البرية مشاكل بيئية طويلة المدى مثل خلق اختلالات في النسبة بين الجنسين وإبطاء معدل تكاثر الأنواع المعرضة للخطر. فيما يتعلق بالمشكلة السابقة، فإن الصيد الجائر للأفيال الثور (أي الذكور ذوي الأنياب الكبيرة) قد ترك اختلالًا حادًا في التوازن بين الجنسين بين الأفيال الأفريقية. تتمتع الأنواع مثل الببغاوات (الماكاو) بمعدل تكاثر بطيء للغاية مقارنة بالأنواع الأخرى في عائلة الببغاء، ومن غير المرجح أن تنتعش أعدادها مع بقاء عدد أقل وأقل من الببغاوات للتكاثر. يمثل انخفاض عدد السكان مشكلة أخرى إذا تأثرت الأنواع الأساسية بالاتجار غير المشروع. الأنواع الأساسية لها تأثير مباشر وغير مباشر كبير على النظام البيئي المحيط بها والأنواع الأخرى داخل هذا النظام البيئي.

على سبيل المثال، تلعب أسماك القرش دورًا رئيسيًا في النظام المحيطي من خلال افتراس الأسماك الصغيرة. ولسوء الحظ، نتيجة لإزالة زعانف أسماك القرش التي أهلكت أعداد أسماك القرش على مستوى العالم، زادت أعداد الأسماك الصغيرة بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض الأنواع الأخرى.

علاوة على ذلك، تم تغيير النظم البيئية من خلال ممارسات مدمرة للبيئة لإزالة الحياة البرية والأخشاب والأسماك. ففي بيرو، على سبيل المثال، أدى الطلب على منتجات الغابات إلى تعرض العديد من الأنواع المميزة للتهديد بالانقراض. وفيما يتعلق بممارسات الصيد المدمرة، يتم استخدام السيانيد والديناميت في بعض الأحيان لصيد الأسماك عن طريق صعقها؛ يمكن لهذه الممارسة أيضًا أن تقتل العديد من الأسماك القريبة الأخرى وتدمر الشعاب المرجانية التي توفر موطنًا للعديد من الأنواع المائية.

القسوة على الحيوان

غالبًا ما تكون الأساليب التي يستخدمها الصيادون لقتل الحيوانات أو أسرها وطريقة التعامل مع الحيوانات قاسية للغاية وتفشل في الامتثال لمعايير رعاية الحيوان. علاوة على ذلك، فإن العديد من طرق النقل والإخفاء ضارة بالحيوانات والعديد من العينات تمرض أو تصاب أو تتضور جوعًا أو تموت أثناء النقل. كما ذكرنا أعلاه، فإن الأساليب العشوائية المستخدمة لصيد الحيوانات، مثل صيد الأسماك بالسيانيد، يمكن أن تلحق الضرر أيضًا بالأنواع غير المستهدفة وتقتلها، وتستنفد مجموعات الصيد، وتلحق الضرر بالنظم البيئية.

تهديدات للأنواع الأخرى

بعيدًا عن التأثير البيولوجي السلبي المباشر على أنواع معينة، يمكن أن يكون للتجارة غير القانونية في الحياة البرية تأثيرات غير مباشرة من منظور الحفاظ على البيئة. المثالان الأكثر وضوحًا هما الصيد العرضي الضار للأنواع غير المستهدفة وإدخال الأنواع الغريبة الضارة في الموائل. والأمثلة على الصيد العرضي الضار معروفة بشكل خاص في قطاع مصايد الأسماك، فالشباك والخيوط وغيرها من معدات الصيد المستخدمة لصيد الأسماك المرغوبة سوف تصطاد أيضا كل شيء آخر في طريقها، بما في ذلك السلاحف والدلافين والأسماك الصغيرة. وتشمل الأمثلة التأثيرات على الأنواع غير المستهدفة من أنشطة مثل قطع الأشجار وصيد الطيور المائية.

مخاطر الأمن الحيوي

يمكن أن يشكل الاتجار بالحياة البرية تهديدات صحية للإنسان والماشية، خاصة إذا أدى إلى ظهور فيروسات أو بكتيريا أو أنواع لا يقاومها السكان الأصليون بشكل كافٍ. يمكن أن تشكل الأنواع الغريبة التي يتم الاتجار بها خطرًا على الأمن البيولوجي لأنها يمكن أن تستقر في البرية وتصبح آفات. ويمكنها أيضًا أن تحمل البذور والطفيليات والفيروسات التي، إذا تم إطلاقها في البيئة، سيكون لها آثار سلبية على الحياة البرية المحلية وعلى صناعات الزراعة والبستنة وتربية الأحياء المائية. إن الآثار السلبية لإدخال الأنواع الغريبة الناجمة عن الاتجار بالحياة البرية أقل توثيقا؛ تم ربط بعض الأمثلة الأكثر إشكالية بالتحركات المتعمدة لنباتات الزينة وأنواع أسماك الصيد خارج نطاقاتها الطبيعية.

مثال: التجارة غير المشروعة في لحوم الطرائد - تجارة لحوم الطرائد هي الصيد التجاري وبيع الحيوانات البرية من أجل الغذاء، ولحوم الطرائد مصدر مهم للغذاء والقيم الاجتماعية/الثقافية في أجزاء كثيرة من العالم. بالنسبة للعديد من المستهلكين الأثرياء، يمكن اعتبار لحوم الطرائد "رمزًا للمكانة" يمكّنهم من البقاء على اتصال بثقافات أسلافهم. هناك أيضًا مخاطر كبيرة على صحة الإنسان نتيجة لقتل اللحوم البرية والتعامل معها وذبحها فمن الممكن أن تنتقل الأمراض المرتبطة بالحياة البرية من الحيوانات إلى البشر، بما في ذلك الإيبولا والفيروسات القهقرية.

زيادة التهديدات والعنف والفساد

كثيرًا ما يكون الصيادون مسلحين بالبنادق أو الأسلحة الأخرى التي لا تُستخدم فقط لقتل الحيوانات البرية أو الاستيلاء عليها أو جمعها، ولكنها تُستخدم أيضًا ضد الحراس ومسؤولي الحفاظ على البيئة والشرطة والسكان المحليين الذين يحمون الحيوانات أو يعيشون على مقربة منها. يُقتل الحراس حول العالم بمعدل مرتفع. على مدى العقد الماضي، توفي حوالي 1000 من حراس الغابات أثناء أداء واجبهم في أفريقيا وحدها. وكثيراً ما تتصاعد التهديدات وأعمال العنف - جنباً إلى جنب مع حجم الاستنزاف - إذا تورطت الجماعات الإجرامية المنظمة في جرائم الحياة البرية والغابات ومصايد الأسماك. وهذا يزيد أيضًا من خطر الفساد في العديد من مراحل التجارة غير القانونية بالأحياء البرية.

استنزاف الموارد الطبيعية وتهديد سبل العيش

إن الاتجار بالأحياء البرية يهدد قدرة الدول وجهودها لإدارة مواردها الطبيعية. ويمكن أن يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة، تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية التي تعتمد على الإيرادات الناتجة عن التجارة القانونية. يمكن أن تهدد جرائم الحياة البرية والغابات ومصايد الأسماك سبل العيش في المناطق الريفية حيث يعتمد معيشة الناس ودخلهم على الحياة البرية، بما في ذلك تلك القائمة على السياحة البيئية.

الحاكمية والصراع

يمكن أن يؤدي الاتجار بالحياة البرية إلى اضعاف الحكم الرشيد وسيادة القانون، وفي بعض الحالات، تهديد الاستقرار الوطني. توثق العديد من التقارير أيضًا تأثير تطهير الأراضي لعمليات التعدين ومشاريع البنية التحتية على الأنواع الحيوانية المحلية والبشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعد العديد من المناطق المتضررة موطنًا للغوريلا الجبلية المهددة بالانقراض والتي نزحت أو فقدت إمداداتها الغذائية أو يتم صيدها بشكل غير قانوني لاستخدامها كلحوم في الأدغال ثم بيعها بعد ذلك لعمال المناجم والجماعات المسلحة. وفي حالة الصراعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، أشار تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن ذبح الأفيال في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعد من أكثر العواقب المأساوية للصراعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا بعد سنوات من الحرب وسوء الإدارة. في عام 2014، لفت مجلس الأمن الانتباه إلى العلاقة بين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بما في ذلك الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية وانتشار الأسلحة والاتجار بها. ووفقا لمجلس الأمن، يشكل هذا أحد العوامل الرئيسية التي تؤجج الصراع في منطقة البحيرات الكبرى.[13]

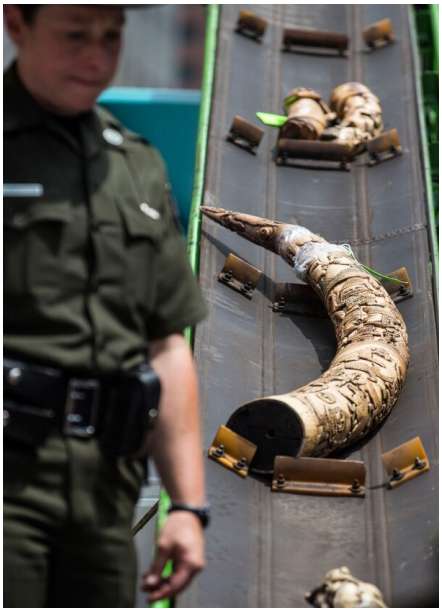

المراحل الثلاث للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية

يؤثر الاتجار بالحياة البرية على مناطق مختلفة في العالم. في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تكون البلدان متورطة أو متأثرة بواحدة أو أكثر من المراحل الثلاث للاتجار بالحياة البرية: المصدر والعبور والوجهة.

المصدر:

تشير المرحلة الأولى إلى مكان حدوث الأنشطة الأولية (أي الدولة التي يحدث فيها الصيد غير المشروع والنقل الأولي). غالبًا ما يتم تسهيل هذه الجرائم عن طريق رشوة المسؤولين أو الأفراد الفاسدين الذين يمكنهم الوصول إلى الأنواع المستهدفة. في موقع المصدر، غالبًا ما تكون الأرباح المتولدة هي الأدنى ومن المحتمل أن تكون بلدان المصدر هي الأكثر تأثراً بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية من وجهة نظر التنوع البيولوجي والاقتصادي.

العبور:

وتمثل المرحلة الثانية حركة البضائع المسروقة أو التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة والتي يتم إخفاؤها ودمجها مع مواد أخرى للنقل. تقوم هذه العناصر المخفية بتخليص الجمارك بسبب نقاط الضعف المعروفة في الضوابط الجمركية و/أو رشوة المسؤولين الفاسدين.

الوجهة:

تتضمن المرحلة النهائية وصول البضائع المسروقة أو المكتسبة بشكل غير قانوني أو المتاجر بها إلى وجهتها النهائية للبيع. وبما أن بيع هذه المنتجات قد يكون غير قانوني في بعض البلدان، فغالبًا ما يتم بيعها شخصيًا أو عبر الإنترنت في الأسواق السوداء حيث تكون أرباح الموزعين هي الأعلى غالبًا.

13. https://www.unodc.org/e4j/en/wildlife-crime/module-1/key-issues/implications-of-wildlife-trafficking.html

التجارة غير المشروعة بالحياة البرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدرًا ونقطة عبور ووجهة للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية من خلال قطاع النقل الجوي، كما تعد دول الخليج، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي)، مراكز عبور ووجهة للحياة البرية والحيوانات التي يتم تهريبها من أفريقيا وآسيا وبشكل متزايد من أمريكا الجنوبية.

- يتم عرض وبيع الحيوانات البرية بشكل علني في أسواق العراق والأردن ولبنان ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب وفلسطين، وتعتبر الطيور أكثر الحيوانات الحية التي يتم الاتجار بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- غالبًا ما يعمل التجار من خلال متاجر الحيوانات الأليفة وحدائق الحيوان الصغيرة والعيادات البيطرية ومستوردي/مصدري الحيوانات، عبر الإنترنت، ويتواصلون مع المشترين ويقبلون الدفع منهم من خلال التطبيقات المشفرة.

- إن الافتقار إلى الوعي بالقوانين التي تحمي الحياة البرية، أو تأثيرات التجارة غير المشروعة على مجموعات الحياة البرية، وضعف التنفيذ، وانخفاض الغرامات والعقوبات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يسمح للمتاجرين غير القانونيين بالإفلات من العقاب.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة مصدر

الطيور هي أكثر الحيوانات الحية التي يتم الاتجار بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد زادت شعبية ممارسة البدو للصيد بالصقور وغيرها من الطيور الجارحة، مما أدى إلى الصيد الجائر والاتجار والإفراط في استغلال أنواع الصقور البرية عبر أراضيهم وعلى طول طرق الهجرة. في حالة الصقور المهاجرة مثل الصقر والشاهين، يزداد خطر الصيد الجائر في الفترة من أغسطس إلى نوفمبر، حيث يتم احتجازهم عادةً في الأسر من أجل الصيد بالصقور في المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى. وتباع هذه الطيور بمبلغ يتراوح بين 6000 دولار إلى 60000 دولار حسب نوعها وعمرها وحجمها ومظهرها. عادةً ما يتم تفضيل الطيور الأصغر سناً لأنها أسهل في التدريب.

الزواحف هي ثاني أكثر الأنواع التي يتم الاتجار بها على مستوى العالم. يستهدف المتجرون مناطق التنوع البيولوجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصيد الزواحف النادرة و/أو المستوطنة لتجارة الحيوانات الأليفة في أوروبا خاصة من عمان وإيران والمغرب. يتم بيع الزواحف أثناء العروض أو عبر الإنترنت من خلال مواقع الويب المتخصصة. تعد بلجيكا وألمانيا وهولندا من النقاط الساخنة التي يزداد فيها الطلب على هذه الزواحف. وتشمل الأنواع الأخرى التي يتم الحصول عليها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفهود الفارسية، وثعالب الماء، والغزلان، والضباع المخططة، والشيهم المتوج، والوبر الصخري، والمها العربي، والغزال الرملي، والسناجب الفارسية، والقنافذ.

غالبًا ما يتم تهريب الحيوانات عن طريق الجو ويتم تخديرها وتقييدها وإخفائها داخل حقائب السفر أو على الأشخاص أو غيرها مثل مقاعد السيارة للتجارة داخل المنطقة، أو إخفائها في أنابيب رقائق البطاطس أو الأجهزة أو الألعاب أو لفها في الجوارب.

بعض المؤشرات التحذيرية الخاصة بمخاطر العميل هي: التجارة في الأنواع التي لم يسبق لها مثيل في التجارة، والمبيعات من خلال المعارض التجارية المتخصصة للزواحف ومنصات المبيعات المرتبطة بها عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي مثل Terraristika.com و Terraristika Hamm ، والإعلان عن الأنواع باعتبارها نادرة أو جديدة في التجارة وكأسيرة تم تربيتها، والإعلان عن التربية في الأسر عندما يُحظر صيدها وتصديرها من المصدر، و/أو لا توجد برامج تربية في الأسر، ومنشورات تتضمن عبارات مثل "جديد في التجارة" أو "الزوج فقط متاح" أو "أول مرة في التجارة" أو مؤشرات أخرى على الندرة الشديدة، بما في ذلك المشاركات التي تتضمن مواقع حصاد محددة، على وجه الخصوص عندما يُحظر الصيد البري، ووجود حيوانات بالغة، أو حيوانات مصابة بإصابات أو طفيليات، غالبًا ما يستمر الجناة المتكررون في التجارة في أوروبا بعد الاعتقالات والإدانات بتهمة تهريب الحياة البرية أو الصيد غير المشروع في بلدان المصدر. بعض العملاء الأكثر عرضة للخطر هم متاجر الحيوانات الأليفة، والمستوردون/المصدرون، وحدائق الحيوان، والمحنطون، والأطباء البيطريون، والمربون.

بعض النقاط الرائجة للصيد الجائر للزواحف

يستهدف الصيادون أبو بريص ذو الرأس الخوذة

تعد إيران موطنًا لـ 332 نوعًا من الزواحف، منها 58 نوعًا مستوطنًا

تعد عُمان موطناً لأكثر من 240 نوعاً من الزواحف، 18 منها مستوطنة

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمنطقة وصول

تتزايد شعبية ملكية الحيوانات الغريبة، التي يغذيها المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي، في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعتبر الآن وجهة ساخنة للاتجار بالحيوانات الحية، لا سيما من خلال قطاع النقل الجوي. وتتعرض الرحلات الجوية المباشرة من أفريقيا وآسيا إلى المنطقة لخطر كبير من التعرض للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية، وخاصة في المراكز الجوية مثل دبي وعمان.
يتم بيع الحيوانات البرية بشكل علني في أسواق العراق والأردن ولبنان ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والجزائر والمغرب وفلسطين، وتعد الطيور أكثر الحيوانات الحية التي يتم الاتجار بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة الطيور الأصلية من غرب أفريقيا. تشمل أنواع الطيور المعرضة لخطر الاتجار بها طيور العوسق، والطيور الجارحة الأخرى، وطيور النحام، والبوم، والببغاوات الرمادية الأفريقية. ويتم أيضًا تهريب بيض الصقور عبر الهواء، حيث يتم لصقه على أجساد المتاجرين بغرض التدفئة، خاصة من المملكة المتحدة. الأنواع الأخرى هي الفهد، الصقر الحر ، الشاهين، تمساح النيل، الشمبانزي، إنسان الغاب، البونوبو، الغوريلا، الجيبون، الفهود الملبدة بالغيوم، والباندا الحمراء. منذ عام 2011، تم تهريب أكثر من 4000 فهود إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي عام 2016، قُدر عدد الفهود في العالم بنحو 7000 فرد في البرية.

تشمل بعض الطرق عالية الخطورة للاتجار بالحياة البرية الرحلات الجوية التي تنطلق من تايلاند وإندونيسيا وتنزانيا وموزمبيق، والمتجهة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وإيران. ومن المعروف أن رحلات الشحن والطائرات الخاصة تستخدم لحركة الحياة البرية خاصة من القرن الأفريقي ووسط أفريقيا. غالبًا ما يتم استخدام الأوراق الاحتيالية مع الأنواع التي يتم تمثيلها بشكل خاطئ على أنها تم تربيتها في الأسر و/أو مع الأنواع التي تم تصنيفها بشكل خاطئ. علاوة على ذلك، فإن انتشار الفساد بين مسؤولي الجمارك والحدود يجعل الاتجار أسهل. غالبًا ما يتم الترويج للأنواع عبر الإنترنت على وسائل التواصل الاجتماعي جنبًا إلى جنب مع استخدام تطبيقات الرسائل المشفرة لإتمام الصفقات التجارية ويتم تداولها أيضًا في متاجر الحيوانات الأليفة والمربيين والعيادات البيطرية وأخصائيي التحنيط وحدائق الحيوان وبعد ذلك يتم غسل الأموال من خلال حساباتهم التجارية.

بعض مؤشرات المخاطر الخاصة بالعملاء هي: المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي الذين غالبًا ما يعرضون الحيوانات البرية، وخاصة الأنواع المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض أو الحيوانات النادرة والمستوطنة، والشركات التي تعلن عن تجارب حيوانية مثل الصور الشخصية أو التعامل مع الأحداث، خاصة عندما يتم الإعلان عن الأنواع المدرجة في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، عبر الإنترنت أو منافذ البيع بالتجزئة. عرض الأنواع المدرجة في الاتفاقية للبيع، والشركات أو الأفراد الذين يعلنون عن القدرة على الحصول على وثائق الاتفاقية (اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض) للأنواع غير المتوفرة في التجارة الدولية، والسفر المتكرر إلى دول عالية المخاطر، والمعاملات و/أو الاتصالات مع التجار المعروفين، والتورط السابق في الاتجار بالحياة البرية، وأخصائيي التحنيط المتخصصين في الخدمات. بالنسبة للحيوانات النادرة، استخدام التراخيص البيطرية لاستيراد/رعاية الحياة

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمركز عبور

وتلعب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تقع على مفترق الطرق بين أفريقيا وآسيا، وآسيا وأوروبا، دورًا رئيسيًا كمركز عبور للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية في القطاعين الجوي والبحري. ووفقاً لمنظمة C ٤ ADS، وهي منظمة غير ربحية مهمتها هزيمة الشبكات غير المشروعة التي تهدد السلام والأمن العالميين، فإن المراكز الجوية في دبي وقطر التي تربط مناطق التنوع البيولوجي بالمطارات الرئيسية في الأسواق ذات الطلب المرتفع في آسيا وأوروبا معرضة بشكل غير متناسب للاتجار.

الاتجار غير المشروع في الحياة البرية في النقل الجوي: تتعرض المراكز الجوية في دول الخليج لخطر كبير بسبب التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، وخاصة في أمتعة الركاب والأفراد والشحن الجوي. وتشكل الأجزاء الحيوانية ومشتقاتها الحجم الأكبر من تهريب الحياة البرية عبر دبي من أفريقيا، وخاصة العاج وقرون وحيد القرن وحراشف البنغولين وإرسالها إلى آسيا. منذ يونيو ٢٠٢٠، تم إرسال ما لا يقل عن ست شحنات غير قانونية من قرون وحيد القرن عبر الجو عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم تهريب قرون وحيد القرن من كمبالا، أوغندا عبر القاهرة إلى اليمن.

الحيوانات البرية في النقل البحري: وفقًا للإنتربول، فإن الموانئ البحرية، مثل دبي، معرضة لمخاطر الاتجار بالحياة البرية أثناء النقل، لا سيما من الموانئ داخل مناطق التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن الحجم الكبير لشحن الحاويات، وتعقيد أساليب الإخفاء، وطرق التهريب المتغيرة باستمرار يمثل تحديًا للكشف. تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضًا مركزًا لعبور شحنات الأخشاب كبيرة الحجم من آسيا إلى أوروبا ومن أفريقيا إلى آسيا.

الاتجار غير المشروع في الحياة البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة ذات أهمية عالمية للحياة البرية التي يتم الاتجار بها. يستغل المتجرون منصات التواصل الاجتماعي للترويج لملكية الحيوانات البرية والتواصل مع المشترين والموردين. غالبًا ما يعمل التجار من خلال متاجر الحيوانات الأليفة وحدائق الحيوان الصغيرة والعيادات البيطرية ومستوردي /مصدري الحيوانات ويتواصلون مع المشترين ويقبلون الدفع منهم عبر الإنترنت ومن خلال التطبيقات المشفرة.

الأنواع التي من المحتمل تداولها في دولة الإمارات العربية المتحدة

- الطيور وخاصة الصقور والطيور الجارحة الأخرى من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.
- القرود والرئيسيات الأخرى (القردة العليا والرئيسيات الأخرى مصدرها جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون وغينيا ونيجيريا؛ إنسان الغاب، مصدره إندونيسيا؛ جيبون مصدره جنوب شرق آسيا).
- القطط الكبيرة مصدرها أفريقيا - تم تأسيس شبكات لحركة الفهود، وهي أحد أنواع اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES I)، والتي يتم صيدها بشكل غير مشروع في القرن الأفريقي، عبر اليمن إلى جازان بالمملكة العربية السعودية وما بعده للبيع في الرياض أو لنقلها إلى حدود الغويفات إلى الإمارات العربية المتحدة.
- الزواحف، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة وجهة عالمية لتجارة الزواحف غير المشروعة.
- تجارة العود غير المشروعة - الإمارات العربية المتحدة هي وجهة العود المهربة من الهند وكينيا، ومركز عبور لخشب العود المصدر إلى الكويت.
- تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أبرز مركز عبور جوي على المستوى الإقليمي لطرق تهريب حراشف البنجولين والعاج وقرون وحيد القرن من أفريقيا إلى آسيا.[14]

14. متحدون من أجل تقييم التهديدات الإقليمية للحياة البرية يناير 2023 - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل المؤسسة الملكية

المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من التجارة غير المشروعة بالحياة البرية

بصرف النظر عن كون التجارة غير المشروعة في الحياة البرية جريمة بيئية خطيرة يمكن أن يكون لها آثار بعيدة المدى على البيئة والاقتصاد والصحة العامة والسلامة، فهي أيضًا مصدر رئيسي للأموال غير المشروعة للمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والمسؤولين الفاسدين. تشير مجموعة العمل المالي، في تقريرها الصادر في يونيو 2020، إلى أن عائدات التجارة غير القانونية في الحياة البرية تتزايد بوتيرة سريعة مما يتسبب في نقاط ضعف جديدة للنظام المالي العالمي. أيضًا، على الرغم من كل الأضرار الناجمة، نادرًا ما يتم إجراء التحقيقات في المسارات التي خلفتها عصابات التجارة غير القانونية في الحياة البرية. وبالتالي، من المهم للغاية فهم كيفية تحديد المخاطر المرتبطة بمعاملات التجارة غير القانونية في الحياة البرية والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها. غالبًا ما يتم استغلال نقاط الضعف في القطاع المالي من قبل المتاجرين بالحياة البرية الذين يستخدمون غسل الأموال (الاحلال والتغطية) لنقل عائداتهم غير المشروعة. وبالتالي، من الضروري أن تتخذ المؤسسات المالية التدابير اللازمة لمنع المتاجرين بالحياة البرية من إساءة استخدام خدماتها واتخاذ الخطوات اللازمة لاكتشاف الأنشطة المالية المشبوهة والإبلاغ عنها. سيؤدي مثل هذا الإبلاغ إلى إطلاق تحقيقات جديدة أو دعم التحقيقات الجارية. وبالتالي، تلعب المؤسسات المالية بلا شك دورًا مهمًا في كشف ووقف التدفق المالي للجرائم ضد الحياة البرية.

تتضمن بعض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية من التجارة غير القانونية في الحياة البرية ما يلي:

غسل الأموال - يتم استخدامها كقناة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل المتاجرين بالحياة البرية وشركائهم، من قبل المسؤولين الفاسدين الذين يعملون كميسرين للصيد غير المشروع وكذلك المعاملات بين دول المصدر والعبور والوجهة.

الغرامات التنظيمية – خطر مواجهة الغرامات والعقوبات التنظيمية التي تولد خسائر حيث أن هناك مسؤولية قانونية عن عدم الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. غالبًا ما يكون هذا مصحوبًا بدعاوى قضائية محتملة أو أحكام قضائية أو زيادة في نفقات المؤسسة أو حتى إغلاق المؤسسة.

الاعلام السلبي - تخاطر الشركات بالإضرار بسمعتها وخسارة العملاء والمستثمرين المهتمين بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

ما الذي يجب على المؤسسات المالية فعله؟

1. إجراء تقييم لمخاطر تعرضهم للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية ودمجه في إطار المخاطر الشامل الخاص بهم.
2. إعداد إطار للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية وتنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط فعالة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بالتجارة غير المشروعة في الحياة البرية.
3. توفير التدريب والتوعية الكافية لموظفيها حول المؤشرات التحذيرية للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية.
4. التعاون مع جهات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية ونظراء الصناعة والمجتمع المدني لمشاركة المعلومات وأفضل الممارسات بشأن مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية.
5. دعم جهود الحفاظ على البيئة ومبادرات التنمية المستدامة التي تعالج الأسباب الجذرية للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

أفضل ممارسات المؤسسات المالية

في إطار جهودنا الرامية إلى مكافحة التجارة غير القانونية في الحياة البرية، يجب على المؤسسات المالية[15] القيام بالمبادرات التالية للمساعدة في اكتشاف المدفوعات الجرمية وردعها. تمت الإشارة بشكل أساسي إلى التوصيات بشأن التجارة غير المشروعة في الحياة البرية الصادرة عن مجموعة العمل المالي أثناء تطوير المعايير التي يقوم عليها تطوير هذا الإطار.

1. إعطاء الأولوية لمكافحة التدفقات المالية

يجب على المؤسسات المالية زيادة جهودها لفهم التدفقات المالية الناشئة عن التجارة غير المشروعة في الحياة البرية بشكل أفضل. ويجب أن تكون الأولويات متناسبة مع مؤشرات المخاطر والقدرة على تحديد مثل هذه المعاملات وتقييمها والإبلاغ عنها والتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص.

- **اشترك في مجموعة أدوات التجارة غير القانونية في الحياة البرية عبر الإنترنت** - والتي تعد نتيجة للجهود المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة لمحاربة التجارة غير القانونية في الحياة البرية واستخدامها للاستفادة من الأفكار حول المؤشرات التحذيرية ذات الصلة. اذ تسلط الضوء على الأساليب التي يتم من خلالها إخفاء التجارة غير القانونية في الحياة البرية ضمن التجارة المشروعة. وبالتالي، ستحتاج الشركات إلى تقييم هذه المؤشرات التحذيرية ودمجها في أنظمتها بناءً على طبيعة أعمالها.
- **تقييم المخاطر**- استخدم أداة تقييم المخاطر من مجموعة أدوات التجارة غير القانونية في الحياة البرية عبر الإنترنت لتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها مؤسستك.
- **تنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط فعالة** – وذلك لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن ومنع المعاملات المشبوهة المتعلقة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية.
- **نظم المعلومات الإدارية وإعداد التقارير** - حيثما كان ذلك ممكنًا، قد تتضمن وحدات الأعمال والوظائف مخاطر التجارة غير القانونية في الحياة البرية ونظم المعلومات الإدارية ذات الصلة كجزء من اطر الحوكمة ولوحات المعلومات لدعم اهتمام الإدارة العليا وإجراءاتها.
- **زيادة الوعي** - استخدم قنوات الاتصال الداخلية لخلق الوعي وعقد دورات تدريبية تمهيدية ومنتظمة قائمة على الأدوار لجميع الموظفين لتمكينهم من تحديد المخاطر المرتبطة بسلسلة التوريد غير القانونية للتجارة في الحياة البرية والتخفيف منها والإبلاغ عنها. قد يتضمن محتوى التدريب عواقب التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، والطرق والأساليب الشائعة التي يسيء المتاجرون استخدامها، والمؤشرات التحذيرية المتعلقة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية ونصائح لمتابعة الأموال، وقائمة بأكثر الأنواع التي يتم الاتجار بها، والبلدان المعرضة للتجارة غير القانونية في الحياة البرية، ودراسات الحالة النموذجية، كيفية الكشف عن الشركات الوهمية ومخططات التصدير المرتبطة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية، والدعم والمشاركة في المبادرات الرامية إلى التعاون بين القطاعين العام والخاص لمكافحة التجارة غير القانونية في الحياة البرية.

15. https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Money-laundering-and-illegal-wildlife-trade.pdf

2. اعرف عميلك

- تعزيز العناية الواجبة تجاه العملاء للمساعدة في تحديد ملفات تعريف العملاء التي لها روابط محتملة بالاتجار بالحياة البرية عند إقامة علاقات تجارية وعند تنفيذ المعاملات. ضع في اعتبارك أيضًا المعلومات الجديدة الناشئة عن مراجعة بيانات تعريف العميل التي تم الحصول عليها مسبقًا. ارجع إلى الملحق أ للتعرف على المؤشرات التحذيرية الخاصة بمتطلبات اعرف عميلك والتي تتطلب عناية خاصة.

- يجب مراقبة المصادر العامة التي تذكر أسماء المجرمين ومجموعات الجريمة المنظمة لتحديد مستوى التعرض لمؤسستك لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيف المخاطر.

3. المراقبة المستهدفة للمعاملات

- تحديث سيناريوهات الكشف لتشمل النماذج المتعلقة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية في مراقبة المعاملات وتحديث قوائم المؤشرات التحذيرية وإجراءات التحقيق. راجع الملحق ب ومجموعة أدوات التجارة غير القانونية في الحياة البرية المشار إليها للحصول على قائمة المؤشرات التحذيرية والأنماط الجرمية.

- حيثما يكون ذلك مناسبًا وممكنًا، قم بتطوير القواعد/التحليلات لدعم التحديد الاستباقي للتجارة غير القانونية في الحياة البرية.

- فحص قوائم محددة للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية للمجرمين المدانين في الاتجار بالحياة البرية.

- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES) - البحث في المجال العام واستخدام قوائم CITES لتحديد الأنواع المهددة بالانقراض /الأكثر عرضة لخطر الاتجار غير القانوني بها، وهو المصدر الذهبي لهذه المعلومات لاستخدامها في عمليات البحث عن الكلمات الرئيسية في المعاملات بغية إجراء المراجعات اللازمة.

4. الإبلاغ عن نشاط مشبوه

إذا كانت لدينا أسباب معقولة للاشتباه في أن المعاملات (المرسلة والمحاولات) هي عائدات نشاط إجرامي مثل التجارة غير القانونية في الحياة البرية، فيجب على المؤسسات المالية إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الخاصة بها على الفور عن طريق رفع تقرير عن نشاط مشبوه. يجب تضمين موضوع محدد لتقرير النشاط المشبوه لتحديد وتتبع حالات التجارة غير القانونية في الحياة البرية. راجع الملحق ج للحصول على قائمة المؤشرات التحذيرية التي قد تدعم تقديم تقرير النشاط المشبوه.

5. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

العمل مع مختلف أصحاب المصلحة، وبالتالي تحديد التدفقات المالية المرتبطة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية ودعم الوكالات ذات الصلة لإجراء تحقيقات مالية ناجحة في التجارة غير المشروعة في الحياة البرية. ومن شأن مثل هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص أن يسهل جمع الخبراء البيئيين والماليين المعنيين معًا ولن يساعد التحقيقات الحالية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى إجراء تحقيقات جديدة.

- الانضمام إلى فريق العمل الفرعي المعني بالجرائم البيئية التابع للمكتب التنفيذي للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا يجمع الأفراد من مختلف المؤسسات معًا (البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وKPMG، وDeloitte، وبنك أبوظبي الأول وبنك اتش. اس. بي. سي.، وبنك الإمارات دبي الوطني لتبادل المعرفة والتعلم وأفضل الممارسات لمكافحة الجرائم البيئية.

6. تبادل المعلومات في القطاع الخاص

يعد تبادل المعلومات بين القطاع الخاص أمرًا ضروريًا في تحديد التدفقات المالية المرتبطة بالإتجار غير المشروع بالحياة البرية والإبلاغ عنها. يجب على المؤسسات المالية أن تسعى إلى مشاركة المعلومات في سياق الخدمات المصرفية المراسلة، وخدمات تحويل الأموال، والتحويلات البرقية، وما إلى ذلك، ضمن حدود قوانين الخصوصية المطبقة في الدول التي تعمل فيها. وسيؤدي ذلك إلى تحسين التنسيق بين السلطات المسؤولة عن مكافحة الجرائم في الحياة البرية والمسؤولين عن إجراء التحقيقات المالية حتى تتمكن السلطات من تبادل المعلومات بشكل أكثر انتظامًا ومتابعة المسار المالي.

انضم إلى المتحدة من أجل الحياة البرية

في فبراير 2022، تم إطلاق فريق العمل المالي متحدون من أجل الحياة البرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد توقيع عدد من المؤسسات على "إعلان القصر" Mansion House declaration. يمكن للمؤسسات المالية الانضمام إلى منظمة متحدون من أجل الحياة البرية عن طريق:

- توقيع إعلان القصر مع منظمة متحدون من أجل الحياة البرية. يُلزم هذا الإعلان المؤسسة باتخاذ تدابير لزيادة الوعي بالتجارة غير المشروعة في الحياة البرية وتعزيز الضوابط واستخدامها للتخفيف من المخاطر ودعم فريق العمل في مراجعة التنبيهات الاستخباراتية واتخاذ الإجراءات بشأنها والنظر في تعديلات السياسة.
- الترويج للإعلان وإعطاء بيان إعلامي حول دعم المؤسسة لمحاربة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية.
- دمج إطار التجارة غير المشروعة في الحياة البرية داخل منظمتها.

أسس الأمير ويليام والمؤسسة الملكية منظمة "متحدون من أجل الحياة البرية" في عام 2014 لحماية الأنواع المهددة بالانقراض من هذه التجارة البغيضة.
تتضمن بعض مبادرات منظمة متحدون من أجل الحياة البرية لدعم المنظمات في مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية ما يلي:

- تشكيل فريقي عمل - فريق عمل مالي وفريق عمل للنقل. تجمع فرق العمل هذه بعضًا من أكبر الشركات في العالم في قطاعي النقل والقطاع المالي لكسر سلاسل التجارة غير القانونية في الحياة البرية.
- أنتجت شبكة متحدون من أجل الحياة البرية مجموعة من الموارد التي يمكن أن تساعد قطاعي التمويل والنقل على اكتشاف وردع التهديد الناجم عن التجارة غير القانونية في الحياة البرية، مثل دراسات الحالة والمقالات الإخبارية، بل إنها أصدرت معلومات خاصة بالتجارة غير القانونية في الحياة البرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول هذا الموضوع.
- تنبيهات فرقة العمل - تتم مشاركة الاتجاهات والأنماط الجرمية مع الأعضاء والتي يمكن استخدامها لفهم كيفية الاتجار بالحياة البرية وتحديد ما إذا كنا نقدم خدماتنا لأي من المتاجرين المذكورين بغرض تخفيف المخاطر المرتبطة بالحفاظ على مثل هذه العلاقات.
- ينظم بصورة دورية جلسات توعية عالمية حيث يشارك مختلف الأعضاء معلوماتهم وخبراتهم والتحديات التي يواجهونها في مكافحة التجارة غير القانونية في الحياة البرية.

ومن خلال تبادل المعرفة والمعلومات عبر القطاعات وبين البلدان، تهدف منظمة متحدون من أجل الحياة البرية إلى إحداث تحول في منع التجارة غير المشروعة في الحياة البرية ومحاكمة أولئك الذين يستفيدون من هذه الجرائم. وقد أدى هذا النهج التعاوني الفريد إلى توحيد وكالات إنفاذ القانون الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعين الخاص والعام، والمجتمعات، والشركات الكبرى [16].

يجوز للمؤسسات المالية استخدام خبرتها في التحقيق في الجرائم المالية، وخبراتها/مواردها لدعم فريق العمل ودعم مكافحة عصابات التجارة غير القانونية في الحياة البرية وذلك من خلال تبادل التقارير الاستخباراتية والممارسات الجيدة الصادرة عن فرقة العمل والسلطات الأخرى التي تكافح التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، والتي تخضع للموافقات الداخلية.

خاتمـــة

إذا أردنا معالجة جرائم الحياة البرية والاتجار بها بشكل فعال، فلا بد من اتخاذ تدابير مبتكرة ضد المسؤولين عنها. لن يساعد هذا في تثقيف عامة الناس بخطورة مثل هذا السلوك وتأثيره المدمر على الحياة البرية فحسب، بل سيؤدي أيضًا إلى مستوى من الردع غير موجود على نطاق واسع اليوم. لا يمكن كسب "الحرب" ضد جرائم الحياة البرية إلا إذا تم تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة بأعداد كبيرة أو إذا أصبح الخطر الذي يواجههم مرتفعاً بدرجة كافية بحيث لا يعد الاتجار بالبشر مربحاً بما فيه الكفاية.

16. https://unitedforwildlife.org/about-us/

الملحق أ – مؤشرات تحذيرية فيما يتعلق باعرف عميلك ومتطلبات بذل العناية الواجبة

توفر القائمة التالية معلومات إضافية ومؤشرات تحذيرية تتطلب العناية الواجبة المعززة:

- إشراك شركات التجارة الدولية، بما في ذلك شركات الاستيراد والتصدير، وشحن البضائع، والتخليص الجمركي، والخدمات اللوجستية، أو أنواع مماثلة من الشركات العاملة في الممرات أو الموانئ الطويلة عالية المخاطر للسلع التالية للعرض والطلب في تجارة الحياة البرية غير القانونية: جذوع الأشجار الخشبية الخام أو المربعة، النفايات البلاستيكية أو الكريات، الأطعمة المجمدة، السمك، الفاصوليا بأنواعها، كتل الحجر أو الكوارتز.
- استخدام الحاويات المشتركة أو المرسل إليهم أو الناقلين أو وكلاء التخليص أو المصدرين كما رأينا في حالات أخرى يُعتقد أنها تنطوي على تجارة غير قانونية في الحياة البرية.
- النشاط الذي يشمل الأشخاص المعرضين للمخاطر سياسيا ورجال الأعمال/السيدات الأثرياء، لا سيما أولئك الذين لديهم أنشطة بيئية أو رحلات صيد أو أعمال متعلقة بالبيئة أو الحياة البرية.
- إشراك الكيانات القانونية ذات الصلة بالحياة البرية، مثل حدائق الحيوان الخاصة، ومربي الحيوانات الأليفة، ومتاجر الحيوانات الأليفة (الغريبة)، وشركات رحلات السفاري، وشركات الأدوية التي تصنع أدوية تحتوي على الحياة البرية وجامعي الحياة البرية أو محمياتها.
- المالك أو المستفيدون الحقيقيون من شركة يقع مقرها في دولة تمثل بلد عبور أو طلب بارز للحياة البرية غير القانونية.
- توافر أخبار سلبية على وسائل الاعلام والمرتبطة بالحياة البرية أو الجرائم البيئية بشأن الأفراد و/أو الكيانات المشاركة في المعاملات المالية التي تمت مراجعتها.

الملحق ب – مراقبة العمليات، المؤشرات التحذيرية وأنماط الجرائم

- إيداع نقدي كبير من قبل المسؤولين الحكوميين العاملين في وكالات حماية الحياة البرية أو مراقبة الحدود أو مسؤولي الجمارك والإيرادات.
- مبالغ نقدية كبيرة أو ودائع أخرى، أو تحويلات مصرفية، أو إيداعات وسحوبات نقدية متعددة، و/أو ثروات غير مبررة من المسؤولين الحكوميين العاملين في وكالات الغابات، أو سلطات إدارة الحياة البرية، أو موظفي حدائق الحيوان ومتنزهات الحياة البرية، أو سلطات إدارة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.
- مبالغ نقدية كبيرة أو ودائع أخرى، وإيداعات وسحوبات نقدية متعددة، و/أو ثروات غير مبررة من المسؤولين الحكوميين من البيئة أو الوزارات الأخرى الذين لديهم سلطة إدارة أو إشراف محددة على المخزونات الحكومية من العاج، أو قرون وحيد القرن، أو الأخشاب، أو غيرها من منتجات الحياة البرية غير المشروعة.
- شحنات الحياة البرية القانونية (الحيوانات والنباتات) التي تحمل شهادات CITES الشاذة أو غير الكاملة أو المشبوهة / شهادات عدم ممانعة، وشهادات الاستيراد / التصدير.
- المعاملات التي تستخدم أسماء المكونات أو المنتجات في التجارة الطبية التقليدية التي تشير إلى أنواع مدرجة ضمن اتفاقية CITES.
- القروض غير الاعتيادية بين شركات التجارة أو الاستيراد/التصدير في بلدان المصدر الرئيسية للتجارة غير القانونية في الحياة البرية أو بلدان العبور.
- سندات الشحن المحوّلة من قبل التجار المتورطين سابقًا في نشاط إجرامي يتضمن الاتجار بالحياة البرية أو التحقيقات أو الملاحقات القضائية بشأن الاحتيال التجاري.
- المعاملات التي تحتوي على اختلافات بين وصف أو قيمة السلعة في مستندات الجمارك والشحن والفاتورة، مقارنة بالبضائع الفعلية المشحونة أو السعر المعروض أو القيمة الفعلية في المدفوعات المقدمة.
- عمليات الشراء أو المدفوعات أو المعاملات الأخرى غير المنطقية أو غير الاعتيادية المتعلقة بتداول الذهب من الحسابات التجارية للعملاء. غالبًا ما يتم إخفاء المدفوعات مقابل شحن الحياة البرية على أنها مدفوعات مقابل الذهب أو أعمال تجارة الذهب.
- المعاملات من نوع الضمان من/إلى الحسابات والشركات التي لديها نفس المستفيد الحقيقي، على وجه الخصوص، لدفع الشحنات عبر الحدود والعابرة للقارات.
- المعاملات من المتاجرين المعروفين إلى الأفراد الذين يقومون بعد ذلك بدفع ثمن البريد السريع أو الطرود عبر البريد.
- المعاملات المتعلقة بالمركبات المستأجرة والسكن المنزلي من أعضاء معروفين في إحدى شبكات الاتجار غير الموجودين في البلد أو المنطقة داخل البلد.
- التحويلات البنكية/الإيداعات النقدية من طرف ثالث إلى صيادي الحياة البرية والمتاجرين بها المعروفين أو عمليات السحب منهم.
- مراجع المعاملات باستخدام أسماء العينات أو الكلام المحجب.
- المعاملات بين موردي/مربي متاجر الحيوانات الأليفة المرخصين وصيادي الحياة البرية والمتاجرين بها.
- المعاملات مع موردي/مربي متاجر الحيوانات الأليفة المرخصين الذين ينشأون من الخارج، و/أو بما يتناسب مع الأنشطة التجارية المذكورة.
- المعاملات الكبيرة لموردي/مربي متاجر الحيوانات الأليفة المرخصين حيث توجد اختلافات كبيرة بين الحيوان/المنتج المطلوب وقيمة السلعة.
- التحويلات البنكية الدولية من المتاجرين بالحياة البرية المعروفين إلى حسابات أحد الأقارب كرسوم دراسية أو بدل أو مدفوعات دعم الأسرة.
- تحويلات مصرفية كبيرة بالدولار بين مزارع الحياة البرية والشركات التي تعمل في خطوط أعمال غير متسقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمدفوعات مع الشركات التي تنتج السلع التي يمكن استخدامها "كغطاء" لإخفاء منتجات الحياة البرية غير المشروعة (مثل الشركات المصنعة/تجار القهوة أو الشاي أو الحبوب أو الملابس المستعملة).
- المدفوعات بين الكيانات العاملة في خطوط أعمال متباينة أو التي ليس لديها مصاريف تشغيل الأعمال المعتادة مثل الضرائب.
- الأفراد أو الشركات المشتبه في تورطهم أو ارتباطهم بشبكات التجارة غير القانونية في الحياة البرية باستخدام حسابات وعناوين موجودة في بلدان مختلفة.
- معاملات الوسطاء – دفعات واردة كبيرة تتبعها دفعات صادرة أصغر.
- معاملات بطاقة التأجير مع حجزين متقاربين في الوقت في البلدان المجاورة.

الملحق ج - قائمة المؤشرات التحذيرية التي قد تدعم تقديم تقرير بالاشتباه

- وجود قروض غير منطقية بين شركات التجارة أو الاستيراد والتصدير.
- تحويلات مصرفية كبيرة بالدولار بين مزارع الحياة البرية والشركات التي تعمل في خطوط أعمال غير متسقة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمدفوعات المقدمة للشركات التي تنتج السلع التي تستخدم "كغطاء" لإخفاء منتجات الحياة البرية غير المشروعة (مثل الشركات المصنعة/تجار القهوة أو الشاي أو الحبوب أو الملابس المستعملة).
- التحويلات البنكية المشبوهة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصدر والوجهة ومراكز العبور الرئيسية مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة وهونج كونج وسنغافورة.
- المعاملات التي تذكر الرعاية أو المعدات المرتبطة بالحياة البرية.
- التقارب مع الذهب والمجوهرات والمعادن الثمينة والآثار. المدفوعات إلى تجار الذهب أو الماس أو المعادن الثمينة أو إلى شركات تجارة المعادن الثمينة. غالبًا ما يتم إخفاء المدفوعات مقابل شحن الحياة البرية على أنها مدفوعات مقابل الذهب أو أعمال تجارة الذهب. تبحث بلدان المصدر عن المعاملات الدولية في الذهب التي قد تكون مدفوعات غير قانونية للتجارة في الحياة البرية.
- إيداعات نقدية كبيرة أو ودائع أخرى، أو تحويلات مصرفية، أو إيداعات وسحوبات نقدية متعددة، و/أو ثروات غير مبررة من المسؤولين الحكوميين العاملين في وكالات الغابات، أو سلطات إدارة الحياة البرية، أو موظفي حدائق الحيوان ومتنزهات الحياة البرية، أو سلطات إدارة CITES.
- النشاط الذي يشمل الأشخاص المعرضين للمخاطر سياسيا ورجال الأعمال/السيدات الأثرياء، لا سيما أولئك الذين يقومون بالإشراف على البيئة أو الغابات أو الأعمال المتعلقة بالبيئة أو الحياة البرية.
- ركاب الخطوط الجوية الذين يسافرون على مسارات التجارة غير المشروعة في الحياة البرية عالية الخطورة بتذاكر مدفوعة من قبل طرف ثالث أو نقدًا.
- المدفوعات من الشركات/أصحاب الصناعات التي تستخدم منتجات التجارة غير القانونية في الحياة البرية (بما في ذلك مصنعي الأدوية التقليدية، ومنتجي الجلود، وبائعي منتجات الحياة البرية بالمزاد العلني، ومقدمي الأطعمة الغريبة بما في ذلك الجزارين، والطهاة، وأصحاب الأكشاك في أسواق الحياة البرية والمطاعم) إلى تجار الحياة البرية المعروفين أو من ينوب عنهم أو الكيانات الأخرى المذكورة أعلاه والتي تم تحديدها على أنها متورطة في التجارة غير القانونية في الحياة البرية.

الملحق د – المؤشرات التحذيرية فيما يتعلق بالتوثيق

- الأسماء أو العناوين المزيفة للمستوردين والمصدرين على الفواتير ومستندات الشحن (سندات الشحن)، وشهادات المنشأ وشهادات الجودة)؛ على وجه الخصوص، مطابقة عناوين الناقل والشاحن.
- التناقض بين الوزن الإجمالي أو حجم السلعة كما هو مذكور في مستندات الشحن أو الفواتير والوزن أو الحجم الفعلي لحاوية البضائع.
- التناقض بين الوصف أو مرجع المعاملة أو قيمة السلعة في مستندات الشحن والفواتير والبضائع الفعلية المشحونة أو القيمة الفعلية في الدفعات المقدمة.
- أوصاف مشكوك فيها أو غامضة للسلع في مستندات الشحن والفواتير.
- الأعمال الورقية المشكوك فيها مثل أرقام الشهادات المكررة، وتفاصيل التصريح المفقودة، والتوقيعات المزورة، وخاصة شهادات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض الشاذة أو غير الكاملة أو المشبوهة.
- حجم/أحجام الشحنة والمدفوعات التي يتم التعامل معها ضخمة جدًا بالنسبة للكيانات/التجار غير المعروفين الذين ليس لديهم/بصمات رقمية محدودة.

عن المؤلفين

نيشانث نوتاث

نائب الرئيس التنفيذي - رئيس مكافحة غسل الأموال ومكافحة الرشوة والفساد وتكنولوجيا الامتثال - بنك المشرق، الإمارات العربية المتحدة

يتمتع نيش بخبرة إجمالية تصل إلى 23 عامًا، بما في ذلك 18 عامًا في مجال الجرائم المالية، ويقود وظائف مكافحة غسل الأموال ومكافحة الرشوة والفساد وتكنولوجيا الامتثال في بنك المشرق. وقبل توليه هذا المنصب، كان يشغل منصب الرئيس العالمي لمراقبة المعاملات في بنك HSBC، وتولى عددًا من الأدوار القيادية في مكافحة الجرائم المالية التي تغطي منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في بنك HSBC وبنك ستاندرد تشارترد وKPMG. نيش هو محاسب قانوني (الهند)، ومحاسب إداري معتمد (المملكة المتحدة)، وحاصل على شهادة في علوم البيانات / تحليلات الأعمال من جامعة تكساس، أوستن، الولايات المتحدة. يمثل نيش بنك المشرق كعضو في لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان قائد مشروع مكافحة الجرائم المالية القائمة على التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتكليف من فرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتحالف العالمي لمكافحة الجرائم المالية. وهو أيضًا رئيس مجموعة العمل الرقمية التابعة للجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سانشيت كابور

مدير أول - رئيس قسم الإبلاغ عن الامتثال للجرائم المالية والاتصال والاستخبارات - بنك الإمارات دبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة

أمضى سانشيت أكثر من 15 عاماً في مكافحة الجرائم المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد عمل سابقًا في أدوار متعددة في الهند مع بنك HDFC وبنك Kotak Mahindra وAmerican Express. بفضل تأسيسه في هندسة البرمجيات بالإضافة إلى دبلوم في غسل الأموال من جامعة مانشستر، يجلب سانشيت مزيجًا فريدًا من الخبرة الفنية والفطنة الإستراتيجية إلى المعركة ضد الجرائم المالية. تعمل مجموعة مهاراته الفريدة على سد الفجوة بين التكنولوجيا والتعقيدات التنظيمية بسلاسة.

مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (www.menafccg.com) هي هيئة تطوعية تسعى إلى جمع الجهود المشتركة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة. تضم المجموعة 13 بنكا من ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة. ويرأس المجموعة الدكتور وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية بينما يشغل مايكل ماتوسيان منصب نائب الرئيس الحالي.

وتسعى المجموعة أيضًا إلى تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص باعتباره أفضل وسيلة للتواصل ونهج أكثر استهدافًا وذكاءً للاستجابة للوجه المتغير للجريمة المالية. في نوفمبر عام 2021، أطلقت المجموعة رسميًا فرعًا في أوروبا في الاجتماع الافتتاحي في لندن. يهدف الفرع الى توسيع نطاق أهداف المجموعة لتشمل أوروبا من خلال الجمع بين المتخصصين في مجال الامتثال في البنوك العربية الى تعمل في أوروبا لتعزيز الثقافة المتعلقة بالجرائم المالية ودعم تنفيذ أفضل الممارسات. يعتبر اتحاد المصرفيين العرب الشريك الاستراتيجي للفرع وقد دخل الفرع في تحالف استراتيجي مع ثيميس، وهي شركة استشارية متخصصة في الجرائم المالية.

متحدون من أجل الحياة البرية

متحدون من أجل الحياة البرية (www.unitedforwildlife.org) تأسست على يد الأمير ويليام والمؤسسة الملكية في عام 2014 لحماية الأنواع المهددة بالانقراض من هذه التجارة البغيضة. في جوهرها، تعمل منظمة متحدون من أجل الحياة البرية على تعزيز التعاون العالمي في القطاع الخاص لوقف الاتجار بمنتجات الحياة البرية. وتقوم بذلك من خلال فريقي عمل: فريق عمل مالي وفريق عمل للنقل. تجمع فرق العمل هذه بعضًا من أكبر الشركات في العالم في قطاعي النقل والقطاع المالي لكسر قيود التجارة غير المشروعة في الحياة البرية.

ومن خلال تبادل المعرفة والمعلومات عبر القطاعات وبين البلدان، تعمل منظمة متحدون من أجل الحياة البرية على إحداث تحول في منع التجارة غير المشروعة في الحياة البرية ومحاكمة أولئك الذين يستفيدون من هذه الجرائم.

البنوك الاعضاء

Bank Audi
بنك أبوظبي التجاري ADCB
alBaraka
البنك العربي ARAB BANK
BankABC
بنك مسقط BankMuscat
بنك مصر BANQUE MISR
بنك بوبيان Boubyan Bank
Emirates NBD
المشرق mashreq
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
الوطني NBK
QNB

الشركاء الاستراتيجيين والحلفاء

الشركاء الاستراتيجيين لفرع أوروبا

Arab Bankers Association جمعية المصرفيين العرب
THEMIS

الشركاء الاستراتيجيين

اتحاد المصارف العربية Union of Arab Banks
LSEG

الحلفاء الاستراتيجيين

UNSC UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL
the Wolfsberg Group
GLOBAL COALITION TO FIGHT FINANCIAL CRIME
ACAMS
K2Integrity